واقع الصناعة الاستخراجية في العراق وآفاقها المستقبلية

م . ناجي ساري فارس
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
قسم الدراسات الاقتصادية
Najialmalike@yahoo.com

المستخلص:

مما لاشك فيه إن الصناعة الاستخراجية , تعد من الصناعات الرئيسية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي . إذ يعتبر الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية والذي يعتمد على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة . لذلك فإن واقع الصناعة الاستخراجية في العراق ومن خلال اهمية هذه الصناعة من أجل زيادة وتطوير الصادرات النفطية يؤدي إلى تطوير التجارة الخارجية. لذلك فإن أهمية تطورت الصادرات النفطية العراقية واستغلال المشتقات النفطية المشتقة من النفط الخام يؤدي إلى زيادة وتنوع الايرادات النفطية مما يؤدي إلى تطوير الميزان التجاري العراقي . وعليه فإن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن , إذ تنفرد هذه الصناعة بتمويل الميزانية العامة عن طريق الايرادات النفطية . لذلك فإن قطاع استخراج وتصدير النفط ساهم بنسبة (44 %) في توليد الناتج المحلي الإجمالي , وبنسبة (93 %) من اجمالي الصادرات . ويعاني العراق الان من ازمة اقتصادية ومالية خانقة لم يمر بها منذ تسعينيات القرن الماضي . ومن خلال ماتقدم فلابد من وضع الحلول الصحيحة في المستقبل القريب من أجل تطوير وتنويع الصناعة الاستخراجية لتشمل تطوير وتصدير المشتقات النفطية بدلاً من تصدير النفط الخام من أجل مواجهة الانخفاض المتسارع في أسعار النفط العالمية . وعليه فإن الحكومة العراقية عليها البحث عن الحلول الكفيلة بإيجاد بدائل للموارد المالية كالاعتماد على الزراعة والصناعة الوطنية وتنشيط قطاعات السياحة والاستثمار والقطاعات الاقتصادية الاخرى .

Reality of extractive industry in Iraq and its future horizon

Lecture. Naji Sari Faris

University of Basrah

Center for Basrah and Arab Gulf studies

Abstract

There is no doubt that the extractive industry is one of the major Industries in increasing GDP . As the Iraqi economy of the rent-Dependent economies, which depends on oil revenues in financing the State budget . Therefore, the reality of extractive industry in Iraq and Through the importance of this industry in order to increase and develop Oil exports leads to the development of foreign trade. Therefore, the Importance of the development of Iraqi oil exports and the exploitation Of oil derivatives derived from crude oil leads to the increase and Diversification of oil revenues, which leads to the development of the Balance of trade in Iraq . Therefore, one of the most important Challenges facing the Iraqi economy at the present time, as the unique Industry finance the general budget through oil revenues. Therefore, the Oil extraction and export sector contributed(44%) to GDP growth and (93%) to total exports. Iraq now suffers from a severe economic and Financial crisis that it has not experienced since the 1990s . In the Near future, it is necessary to develop the right solutions in the near Future to develop and diversify the extractive industry to include the Development and export of oil derivatives instead of exporting crude oil In order to face the rapid decline in world oil prices. Therefore, the Iraqi Government to find solutions to find alternatives to financial resources, Such as reliance on agriculture and national industry and stimulate the Sectors of tourism and investment and other economic sectors .

المقدمة

تعد الصناعة الاستخراجية من الصناعات المهمة في العراق لتمويل للطاقة الحرارية والميكانيكية والكهربائية في قطاعات الصناعة والنقل والكهرباء . وبما أن النفط يمثل اهم مصادر الطاقة في العالم , نتيجة الاستخدامات المتعددة لهذه المادة . إن المشكلة الاقتصادية الاساسية في العراق اعتماده على عوائد الصادرات النفطية المتأتية من الصناعة الاستخراجية في تمويل الموازنة العامة , إذ تصل إلى (98 %) من أجمالي الايرادات العامة. وهذه الدراسة التعرف على استثمار الصناعة الاستخراجية في العراق , ومدى أسهام هذا الاستثمار من استخراج النفط الخام واستغلال المشتقات النفطية من أجل تنويع مصادر الايرادات العامة وماهي الاهداف المستقبلية لتطوير الصناعة الاستخراجية , وماهي الاثار المستقبلية الايجابية على الاقتصاد العراقي . إن الواقع المستقبلي لتطوير الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز الطبيعي في العراق , سوف يساعد على زيادة الايرادات في القطاع النفطي , وكذلك زيادة استثمار الغاز المحترق من الابار النفطية في المستقبل القريب . وهذا مايجعل الحكومة تهتم بأنواع الاستثمارات في الصناعة الاستخراجية والتحويلية من أجل أنعاش الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على استخراج النفط وتصديره .

أهمية البحث:

تؤدي الصناعة الاستخراجية في العراق وآفاقها المستقبلية أهمية كبيرة في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي , لذلك تأتي أهمية البحث من الدور الذي يمكن أن تؤديه الصناعة الاستخراجية في تطوير وتنويع الاقتصاد العراقي وتمويل الميزانية العامة في العراق.

مشكلة البحث:

إن الصناعة الاستخراجية في العراق تعاني من أهمال وعدم تطور هذا القطاع الذي يعد من القطاعات الرئيسة في تطوير الاقتصاد العراقي . لذلك فإن مشكلة البحث هي الوقوف على المشاكل التي تعاني منها الصناعة الاستخراجية الافاق المستقبلية من تطوير هذه الصناعة .

فرضية البحث:

بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على صادرات النفط, فلابد من تنويع مصادر هذه الصناعة من خلال استغلال المشتقات النفطية من أجل تنويع مصادر الدخل, وهذا قد ينعكس ايجاباً على تنويع الاقتصاد العراقي,مما يؤثر على زيادة الايرادات لتمويل الميزانية العامة للدولة. وعليه فلابد من زيادة الاهتمام بالواقع الصناعي ألاستخراجي والتحويلي في المستقبل القريب.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تطوير الصناعة الاستخراجية وتنويع مصادرها وأثرها في الاقتصاد العراقي, من أجل العمل على التقليل من الاعتماد على الصناعة النفطية(الاستخراجية) وتنويع مصادر الدخل القومي . إذ إن العراق يعتمد في تمويل موازنته العامة من مصادر النفط بشكل اساسي. لذلك فإن البحث يهدف إلى تطوير هذه الصناعة , ودورها في تطوير الاقتصاد العراقي وهذا ما ينعكس ايجاباً على القطاعات الاقتصادية الاخرى .

هيكلية البحث:

يعتمد البحث على هيكلية (واقع الصناعة الاستخراجية في العراق وافاقها المستقبلية).

وعليه فإن هذا البحث يتناول المباحث الأتية : –

المبحث الاول : – مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد العراقي :

أولاً : – مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً : – مساهمة الصناعة الاستخراجية في الميزان التجاري .

ثالثاً : – مساهمة الصناعة الاستخراجية في تمويل الميزانية العامة .

المبحث الثاني : – مستقبل الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد العراق

الاستنتاجات والمقترحات

المصادر

المبحث الأول

مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد العراقي

إن هيمنة القطاع النفطي من خلال (الصناعة الاستخراجية) على الاقتصاد العراقي , وغياب هيكل الاقتصاد العراقي نتيجة اهمال الصناعات التحويلية , أدى إلى تراجع أداء القطاعات الانتاجية , لاسيما القطاع الصناعي (الاستخراجي , والتحويلي) والسبب في ذلك غياب الاستراتيجيات الناجحة لانعاش واقع القطاع الصناعي لاسيما القطاع العام الحكومي . لذلك شهد هذا القطاع تراجعاً كبيراً في الانتاج بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي , والفساد المالي والاداري المستشري في مؤسسات الدولة , وقد ركزت الحكومة العراقية على تطوير القطاع النفطي الذي تعرض إلى انتكاسات كبيرة نتيجة التراجع المستمر في اسعار النفط العالمية , وأهملت باقي القطاعات الاقتصادية . وهذا يعني عدم وجود توازن يهدف إلى تنويع الاقتصاد العراقي , وبالاخص القطاع الصناعي الذي يعاني منذ القرن الماضي من تدهور وانخفاض في الانتاجية الصناعية كافة . وبعد عام 2003 فقد زادت معاناة هذا القطاع من خلال تعرض القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي إلى عمليات السلب والنهب والتدمير . وفي الوقت الحاضر فإن أغلب المنشآت الصناعية العامة والخاصة , أما متوقفة عن الانتاج أو ذات انتاجية واطئة لا تسد حاجة السوق المحلية . لذلك فهذا القطاع قد شكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة بسبب عدم تحقيق الايرادات المطلوبة من أجل تغطية نفقات الانتاجية في الصناعة التحويلية . وعليه فإن الاداء العام لهذا للقطاع الصناعي بصورة عامة متدنية إلى درجة جعلت من الحكومة العراقية أن تدفع أجور العاملين في الصناعات المختلفة من الموازنة العامة الممولة بالأساس من الإيرادات النفطية . لذلك فالصناعة الاستخراجية تعد الاساس في عملية التنمية الاقتصادية من أجل تطوير الاقتصاد العراقي. ومن خلال ما تقدم , فإن قدرة التصنيع على رفع مستوى الدخل القومي تنبع من قدرته على استعمال الوسائل الحديثة ذات الكفاءة الانتاجية العالية , بما يرافق ذلك من تخصص وتقسيم العمل يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الانتاجية , وبالتالي ارتفاع الناتج القومي [1].

وتعد الصناعة النفطية من أهم الصناعات الاستخراجية على الإطلاق , التي عملت وبشكل فعال وحيوي في تدعيم وتعزيز قوة الدولة بالشكل الذي ساهم وساعد في تحقيق مصالحها الوطنية على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , وتسهم في دعم الموازنة العامة للدولة العراقية .

أولاً : – مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي : – لقد تضرر اقتصادات الدول المصدرة للنفط , إذ تدر الصناعة الاستخراجية(النفط)اكثر من نصف ايرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها والذي يشكل النفط اكثر من(90 %) من اجمالي الصادرات . وكان الانفاق الحكومي قد شهد تصاعداً مستمراً , ومن المحتمل أن تسجل عجزاً في ميزانياتها أو تتقلص الفوائض بدرجة كبيرة . وستتدهور ايضاً موازين معاملاتها الجارية(2) . وهذا ما ينطبق على حالة العراق . ففي بداية عام 2015 انخفض الميزان التجاري من اجمالي الناتج المحلي العراقي بنسبة (- 14,9 %) في بداية 2015 نتيجة إنخفاض مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي , وهذا الانخفاض بسبب استمرار انخفاض اسعار النفط العالمية[3]. وهذا ماحصل في الوقت الحالي عندما انخفضت هذه الاسعار , ولم تستغل ارتفاع الاسعار النفطية في تطوير الصناعة الاستخراجية والتي بدورها تعمل على تطوير الصناعات المختلفة وتؤثر على تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى في العراق .والجدول (1) يبين التغير في الميزان النفطي من الناتج المحلي الاجمالي :

الجدول (1) التغير في الميزان النفطي من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015

التغير في الميزان التجاري النفطي (ملايين الدولارات)	**_ 34 , 894**
التغير في الميزان التجاري النفطي (% من اجمالي الناتج المحلي)	**_ 14 , 1**
تغير في التوازن المالي (بملايين الدولارات)	**_ 34 , 504**
التغير في الميزان التجاري النفطي (% من اجمالي الناتج المحلي)	**_ 14 , 9**

المصدر : - البنك الدولي , الموجز الفصلي لمنظمة الشرق لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا , انخفاض اسعار النفط , العدد الرابع , نيويورك , 2015 , ص 2 .

ويتضح من الجدول أعلاه إن انخفاض مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي أدى إلى تغير الميزان التجاري النفطي من الناتج المحلي الاجمالي , وهذا ماأثر

سلباً في التوازن المالي في الناتج المحلي الاجمالي. لقد جاء هذا الانخفاض وأثر في مجمل الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الصناعة النفطية (الاستخراجية)[4] .

لذلك فإن العراق يعاني من ضعف شديد فى البنية التحتية الداعمة للصناعة الاستخراجية ومن خلال النقاط الأتية [5] : –

1–إن عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها بنية تحتية وشروط ومستلزمات إنشاء الصناعات المختلفة ساهم في صعوبة بدء الأعمال الصناعية .

2 – تدهور شديد في جميع وسائل النقل والمواصلات (بري،بحري ونهري،وجوي) .

3– نقص كبير في انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والانقطاعات الفجائية التي تصل إلى حد الانقطاع الكامل .

4 – ضعف البنية التحتية المعرفية شاملة شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،وكذلك البنية التحتية الخاصة بالمعايير والمقاييس والجودة.

وتعد الصناعة الاستخراجية في العراق أحد أبرز مكونات الاقتصاد النفطي والتي يؤمل ان تنمو نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، وقد تدهور هذا القطاع في العراق لاسباب عديدة ورغم ذلك فان فرص نموه تبدو كبيرة بحكم الموارد المعدنية المتوفرة في العراق , كذلك طرق النقل من منطقة الخليج العربي كل هذه الامكانيات من الممكن ان تهيء لقطاع صناعية الاستخراجية تكون صناعات متنوعة خفيفة وثقيلة مثل معامل السجاد وتصنيع العجلات وكذلك الصناعات الدوائية والبتروكيمياوية [6]. وعليه فإن الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعتمد بشكل اساسي على مساهمة الصناعة الاستخراجية .

ونلاحظ من الجدول(2) الاتي إن القطاع الصناعي ينقسم إلى نوعين هما الصناعة الاستخراجية وهي احد فروع الصناعة المهمة التي تستخرج مختلف الخامات من باطن الارض. والصناعة التحويلية وهي مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل على معالجة أو اعادة معالجة المواد الاولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية و الزراعة , لهذا تصنع المنتجات الجاهزة التي تصلح لاستخدامها كوسائل إنتاج أوسلع استهلاكية[7] وعليه فإن الصناعة الاستخراجية تسهم بنسبة (95,24 %) من مجموع الصناعة في العراق لعام 2010 ارتفعت هذه النسبة إلى (95,64 %) في عام 2014 .

أما مساهمة الصناعة الاستخراجية من الناتج المحلي الاجمالي من مجموع القطاع الصناعي فقد بلغت (95,21 %). وعليه فالجدول(2) الاتي يبين إجمالي قيمة قطاع الصناعة (الاستخراجية) في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010 – 2014) .

الجدول (2)أجمالي قيمة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010 – 2014) مليون دولار

السنة / نوع الصناعة	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي%2010– 2014
الصناعة الاستخراجية	62880	99145	109098	109045	102249	61,5
نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية من مجموع الصناعة %	95,24	94,98	94,91	95,62	95,64	95,21
الصناعة التحويلية	3144	5242	5847	5405	4659	67,5
نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من مجمع الصناعة%	4,76	5 , 02	5 ,09	4, 38	4 , 36	4 ,79
المجموع	66024	104387	114945	114045	106908	61,8

المصدر:- (1)- صندوق النقد العربي , نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية , 2015 , ص 56 .

(2) – البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث , التقريرالاقتصادي السنوي (2013 - 2014) للبنك المركزي العراقي , 2014 , ص20 .

ملاحظة : - استخرج الباحث نسبة المساهمة للصناعة بالاعتماد على الجدول (2) اعلاه

وقد بلغ (102249) مليون دولار قيمة أجمالي هذه الصناعة في عام 201 وبنسبة زيادة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (61,5 %) . أما نسبة زيادة مساهمة في الناتج المحلي لقطاع الصناعة تبلغ (61,8 %) من مجموع القطاعات الاقتصادية جدول(2), وهذا يدل على إن ارتفاع نسبة المساهمة جاءت نتيجة ارتفاع الصناعة الاستخراجية والتي يعتمد عليها العراق في تمويل الميزانية العامة للدولة,إذ إن العراق يعد من الدول الريعية المعتمدة

على القطاع النفطي في تمويل الميزانية (النفقات التشغيلية والاستثمارية) من خلال الصناعة الاستخراجية التي تُعد العمود الفقري للاقتصاد العراقي .وعليه فالجدول (2) اعلاه يبين إجمالي قيمة قطاع الصناعة(الاستخراجية) في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2010 – 2014)

ثانياً : - مساهمة الصناعة الاستخراجية في الميزان التجاري : -

بما أن الميزان التجاري يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما , خلال فترة ما , وبين قيمة صادراته . فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري ملائم أو موافق , وإذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم أو غير موافق [8]. وتعكس بنية الميزان التجاري في أي بلد واقع وطبيعة الاوضاع الاقتصادية السائدة فيه إذ توجد علاقة بين بنية الاقتصاد الوطني وبنية الميزان , فكلما كانت البنية الاقتصادية متطورة في مكوناتها الاساسية انعكس ذلك بشكل ايجابي على بنية الميزان التجاري , ولذلك فإن الميزان التجاري يمثل مرآة تعكس مستوى تطور الهيكل الانتاجي للاقتصاد الوطني . ولارتباط الاقتصاد العراقي بالقطاع النفطي وارتفاع أهميته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد انعكس ذلك على هيكل التجارة الخارجية للعراق. وكما يلاحظ في الجدول (3) الآتي فقد تمتع الميزان التجاري في العراق بفائض طيلة المدة (1970-1980) بلغ مقداره(57,90) مليار دولار , إلا أنه تحول إلى عجز باستبعاد القطاع النفطي بلغ (38,74) مليار دولار . أما المدة (1981 – 1990) فقد سجلت عجز بوجود النفط قدره (22,93) مليار دولار , وباستبعاده ارتفع العجز إلى(116,79) مليار دولار.إن سبب العجز بوجود النفط وباستبعاده خلال هذه المدة يعود إلى إنخفاض عوائد النفط بسبب انخفاض حجم الصادرات النفطية وأسعار النفط الخام من جانب وإلى ارتفاع حجم الاستيرادات العسكرية من جانب اخر نتيجة للحرب العراقية – الايرانية [9].

في حين سجل الميزان التجاري خلال المدة (1991-1996) عجزاً ايضاً بوجود النفط وباستبعاده بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وتوقف صادرات النفط الخام العراقية , وسجل الميزان التجاري خلال المدة (1997-2002) فائضاً بوجود القطاع النفطي بلغ مقداره(12,18) مليار دولار ويعود السبب في وجود هذا الفائض إلى تطبيق مذكرة التفاهم وتضاعف حجم الصادرات النفطية . إلا ان هذا الفائض قد تحول إلى عجز عند

استبعاد القطاع النفطي إذ بلغ العجز (57,36) مليار دولار , وسجل الميزان التجاري فائضاً بوجود النفط الخام , وعجز عند استبعاده أيضا خلال المدة (2003 – 2010) [10]

جدول (3) الميزان التجاري في العراق بوجود النفط وباستبعاده للمدة (1970 -2014)

مليار دولار

السنة	الميزان التجاري بوجود النفط	الميزان التجاري بأستبعاد النفط
1980 – 1970	57,90	38,75
1990 – 1981	22,93	116,79
1996 – 1991	0,39	0,60
2002 – 1997	12,18	57,36
2010 – 2003	92,0	217,73
2014 -2011	29,16	11,40
2014 – 1970	158,4	442,63

المصدر : (1) - (1970-2010) : ميثم عبد الحميد روضان , تطور العوائد النفطية وإمكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2010) , رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , العراق 2014 , ص 73 .

(2)الجهاز المركزي للاحصاء , مديرية احصاءات التجارة

(3) – بيانات عام 2013 , الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق , تقرير الصادرات , 2015 , ص 4 – 5 .احصاءات التجارة , 2014 .

أما المدة (2011- 2014) فقد سجل الميزان التجاري من خلال الصناعة الاستخراجية والمتمثل في أستخراج النفط وتصديره فائضاً بلغ (29,16) مليار دولار بسبب أرتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة , وقد بلغ الميزان التجاري من العجز عند استبعاد قطاع النفط المستخرج وتصديره (11,40) مليار دولار , جدول(3). وهذا يدل على إن الاقتصاد العراقي يعتمد ميزانه التجاري على مساهمة الصناعة الاستخراجية في تمويل الميزانية العامة للدولة العراقية .

ثالثاً : - مساهمة الصناعة الاستخراجية في تمويل الميزانية العامة : -

على الرغم من التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بان العراق وبعض الدول المنتجه للنفط سوف تمر بحالة التقشف بعد خمس سنوات . الا ان الرد الاقتصادي العراقي من الدراسة والخلفيات بان الامكانات والعوامل المتوفره لتحقيق الاصلاح الاقتصادي والاصلاح الهيكلي المتوازن والمتنوع للاقتصاد سوف يتمكن العراق من تجاوز الاختلالات والانحرافات في الهيكل الاقتصادي والضعف في الاداء وبشكل خاص ما يتعلق بضعف التنسيق وارتباك الرؤية بين السياستين المالية والنقدية مع الاخذ بنظر الاعتبار التاثيرات الاقتصادية للموازنة العامة المقترحة لعام 2016 استناداً الى المؤشرات والبيانات المعتمدة في اعدادها فيما يخص الايرادات والنفقات والعجز المتحقق واعتماد سعر(45) دولار للبرميل كاساس احتساب الموارد وتوقع تصدير بحدود (3,6) مليون برميل يومياً [11] .

وبما أن الدول المتقدمة تعتمد على المالية العامة في علاج مشكلة الدورة الاقتصادية مشكلة الكساد والرخاء, فقد كانت في الدول النامية ذات طابع مختلف , لإنها استهدفت الارتقاء بمستوى معيشة الناس وتحقيق مهمة التنمية الاقتصادية . وقد قام هذا الاعتماد على دعامتين اساسيتين هما : – نمو الانفاق العام من جهة , ونمو الايرادات من جهة اخرى , مما ادى إلى بروز العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب نمو الانفاق العام بمعدلات اكبر من معدلات الايرادات العامة[12] .

لقد بلغت ايرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية /2015 بمبلغ قدره (94048364139)الف دينار . وقد أحتسبت الايرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام المتأتي من خلال مساهمة الصناعة الاستخراجية في تمويل الموازنة العامة [13] .

على اساس معدل سعر قدره (56) دولارا للبرميل الواحد, ومعدل تصدير قدره (3300000) برميل يوميا (ثلاثة ملايين وثلاثمائة الف برميل يوميا) بضمنها(250000) برميل يوميا (مئتان وخمسون الف برميل يومياً) عن كميات النفط الخام المنتج في اقليم كردستان . و (300000)برميل (ثلاثمائة الف برميل يومياً) عن كميات النفط الخام المنتج عن طريق محافظة كركوك وتقيد جميع الايرادات المتحققة فعلاً ايراداً نهائيا لحساب الخزينة العامة للدولة [14] . وقد خصص مبلغ مقداره (119585322783) ألف دينار (مائة وتسعة عشر

ألف وخمسمائه وخمسة وثمانون مليار وثلاثمائة واثنان وعشرون مليون وسبعمائة وثلاثة وثمانون ألف دينار) لنفقات السنة المالية 2015 توزع حسب الوزارات[15] .

إن مساهمة الصناعة الاستخراجية (استخراج النفط الخام) فـي الموازنة العامة للدولة العراقية . فقد بلغ اجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2015 (25401235783) ألف دينار. ويغطي هذا العجز من الاقتراض الداخلي والخارجي ومن المبالغ النقد المدور في حساب وزارة المالية الاتحادية ونسبة من الوفرة المتوقع من زيادة اسعار بيع النفط الخام المصدر أو زيادة صادرات الخام . ورغم ضغط النفقات العامة للدولة بشكل كبير. وقد دأبت الحكومة العراقية منذ سنوات على أن يكون الإنفاق الاستثماري وهو ضحية أي هبوط في أسعار النفط ، مما يعني توقف عجلة الإعمار والبناء ، لذلك يتوقع أن يصيب الشلل الاقتصاد العراقي بعد ورود معلومات عن خطة تقشفية يتوقع أن تطال رواتب الموظفين , إذا ما استمرت أسعار النفط بالهبوط وهذا ماحدث بالفعل ، فضلا على نية الحكومة رفع مستويات الضرائب على عدد من السلع والخدمات وانتهاج فكرة الادخار الإجباري ، أو ما تسميه الحكومة (بالادخار الوطني) لأجل التغلب على مصاعب انحسار الإيرادات النفطية. ولن تتوقف الآثار الاقتصادية والاجتماعية عند هذا الحد، بل ستتمدد أيضا لتطال القطاعات الاقتصادية الاخرى . لذا على الحكومة الحالية البحث عن الحلول الكفيلة بإيجاد بدائل للموارد المالية كالاعتماد على الزراعة والصناعة الوطنية وتنشيط قطاعات السياحة والاستثمار, والترشيد في الرواتب الخيالية التي يتقاضها المسؤولين العراقيين[16]. أما الموازنة الاتحادية لعام 2016 البالغة (105تريليون دينار)أي ما يقارب (90مليار دولار),وبعجز بلغ (24تريليون دينار)أي ما يقارب (20,5مليار دولار)وبسعر برميل مفترض(45) دولارا وبسقف تصدير (3,6)مليون برميل يومياً.

جدول (4) الايرادات المستحصلة من الصناعة الاستخراجية في الموازنة العامة (2016 – 2015)

المفردات	المبالغ (ألف دينار) 2015	المبالغ (ألف دينار) 2016
أجمالي الايرادات	94048364139	81,700,803,138
الايرادات النفطية	78649032000	69,773,400,000
الايرادات غير النفطية	15399332139	11,927,403,138
أجمالي النفقات	119585322783	105,895,722,619
النفقات الجارية	77594108713	80,149,411,081
النفقات الاستثمارية	41991214070	25,746,311,538
أجمالي العجز المخطط	25401235783	24,194,919,481
يطرح مبلغ الادخار الوطني لموظفي الدولة	200000000	
العجز المتبقي	2340123783	

المصدر: مجلس النواب العراقي , قانون الموازنة العامة الاتحاادية لجمهورية العراق للسنة المالية-2015 2016, ص7- 6

وقد تضمنت فقرات الموازنة لعام 2016 والتي صوت عليها مجلس النواب فرض(5 %) كضرائب على بيع السيارات و(100%)على المشروبات الكحولية, و(20 %)على الهاتف النقال[17]. وقد جاء هذا العجز بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية, واعتماد الاقتصاد العراقي على واردات تصدير النفط لتمويل الموازنة العامة . وهذا يدل على إن الموازنة العامة للدولة العراقية تعتمد بشكل أساسي على مساهمة الصناعة الاستخراجية المتمثلة باستخراج النفط الخام وتصديره إلى السوق العالمية .

المبحث الثاني
مستقبل الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد العراقي

إن الاجراءات التي تتخذها الحكومة في وضع الخطط الخمسية من أجل نجاح البرامج الاستثمارية , تطلب ذلك انفاق الأف الملايين من الدولارات لبناء القطاع الزراعي والصناعي وبالخصوص الصناعة الاستخراجية , واستغرقت بذلك اربعين سنة , فماذا كانت النتيجة . إن النتيجة , إذا وضعنا جانباً آثار الحرب , هي انتهاء العراق بقاعدة زراعية متخلفة لاتفي حتى بثلث احتياجات البلد الغذائية , وقاعدة صناعية ضيقة جداً أغلبها تحت سيطرة الحكومة رديئة الانتاج , عالية الكلفة,وخاسرة في أغلب الحالات،,بعد أن كانت الصناعات العراقية من الصناعات المتطورة ,لقد برهنت الحكومة العراقية خلال اربعين سنة من التنمية على إنها مخطط فاشل , وزراعي فاشل , وصناعي فاشل , وتاجر فاشل. لقد آن الاوان أن تستفيد الحكومة العراقية من تجاربها , ومن تجارب الدول في الجهود التنموية التي مرت بها , وخاصة دول العالم النامية , ويجب علينا وضع رؤية مستقبلية واضحة للاقتصاد العراقي , وأن تحدد استراتيجية بعيدة المدى معتمدة نظام السوق من أجل خلق حالة من النمو المستدام تستند على دور فاعل للقطاع الخاص مع قيام الحكومة بتأمين الضمان الاجتماعي للمواطنين , ومراعاة ظروف توزيع الدخل واتخاذ دور رقابي فاعل على أنشطة القطاع الخاص منعاً للانحراف والاستغلال المضر بمصالح المواطنين والدولة [18] .

يؤدي القطاع الصناعي دوراً كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية إذ يعد القطاع الرئيسي المساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى ،وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني الا أنه بات متعثراً ولم يحقق أهدافه التنموية في العراق . ويتضح بأن هذا القطاع بات غير فاعل في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية المنشودة والذي ينبغي أن يكون بمثابة طوق نجاة لمعالجة المشكلات المالية

والاقتصادية في الاقتصاد الوطني ،لذا فإن الحديث عن إمكانات التصنيع لابد وأن يكون مرتبطا بمسألة توفير رأس المال اللازم للأستثمار[19]. لذلك فإن العراق يعاني من ضعف شديد فى البنية التحتية الداعمة للصناعة ومنها الصناعـة النفطية (الصناعة الاستخراجية) من خلال النقاط التالية [20]: –

1– ضعف البنية التحتية المعرفية شاملة شبكات الاتصالات .

2– إن عدم وجود مناطق صناعية تتوفر فيها بنية تحتية وشروط ومستلزمات إنشاء الصناعات التحويلية المساندة للصناعة الاستخراجية المختلفة ساهم في صعوبة الأعمال الصناعية .

4– تدهور شديد في جميع وسائل النقل والمواصلات (بري،بحري ونهري، وجوي).

إن ارتفاع مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي,رغم تخلف الصناعة الاستخراجية,إنما يدل على فشل سياسات التنويع الاقتصادي, ورفع مساهمة القطاعات الاخرى (21).وعليه فإن واقع القطاع الصناعي(الصناعة الاستخراجية) وعلى الرغم من الامكانات المادية والفنية وتوفر رأس المال البشري في عملية الانتاج , إلا إنها ماتزال تقليدية خارج حدود الاسواق الدولية وحتى المحلية بسبب عدم تحقيقها الاهداف المرسومة في هذه الصناعة . وعليه فإن واقع الاقتصاد العراقي بحاجة إلى تدخل الدولة لإقرار سياسة تجارية متنوعة من خلال القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى مخططة من حيث[22] : –

1– اعتماد مستويات عالية من الحماية للإنتاج الصناعي الزراعي المحلي ولفترات محدودة .

2–يجب أن يتحول تركيز التدخل الحكومي من تخطيط المشاريع إلى تخطيط السياسات العامة وتقديم إشارات صحيحة للسوق المحلية من خلال المنتجات الصناعية المحلية .

3– يجب وضع سياسة تجارية وصناعية تركز على مجموعة من الصناعات الاستراتيجية ذات الروابط الامامية والخلفية مع بقية الفروع والانشطة الاقتصادية , حيث إن إقامتها لا تقتصر عليها فقط بل تمتد لتشمل إمكانية إقامة أنشطة أنتاجية أخرى , مثل صناعة البتروكيمياويات والنسيج والملابس –– ألخ .

ومن خلال ماتقدم فإن الاقتصاد العراقي يعتمد على تصدير إنتاج الصناعة الاستخراجية والتي تقوم باستخراج النفط الخام من باطن الارض , ولكن هذه الصناعة لم تصل إلى الهدف المرسوم وحسب الخبراء والمختصين بالشؤون الصناعة الاستخراجية في العراق . وبما أن العراق

يمتلك المقومات لأن يكون بين الدول المزدهرة ولأن يتمتع أبناؤه بمستوى من المعيشة والدخل مكافئ لمجموعة الدول المتوسطة الدخل حسب تصنيف المنظمات الدولية [23] .

ولم تخل أية خطة اقتصادية استراتيجية في العراق , من هدف تقليل الاعتماد على الصناعة الاستخراجية وتنويع القاعدة الانتاجية . ولكننا اليوم أكثر اعتماداً على النفط من أي وقت مضى، فهو يمثل أكثر من(90%) من موارد الموازنة العامة وحوالي(70%)من الناتج المحلي الاجمالي،و(98%)من الصادرات وأسباب هذا الفشل يعود جزء كبير منها إلى السياسات الخاطئة التي اعتمدت في التصرف بأموال العائدات النفطية والسماح لآليات الريع النفطي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية بأن تفعل فعلها في الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات بحيث تحول الأقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي، انحسرت فيه الأنشطة الانتاجية، واستفحلت فيه تلك الأنشطة التي تبحث للاستحواذ على حصة أكبر من الريع دونما خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. ولنتوقف قليلاً عند مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية [24].

وعليه فإن تطوير الصناعة الاستخراجية سوف ينتج بناء قاعدة صناعية تكون نواة تجمعات صناعية تنافسية تعتمد على المنشآت الصناعية الكبيرة والمتكاملة مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية [25] .

1 – تحسين القدرات الإنتاجية وتقوية سلاسل القيمة المحلية والعالمية .

2 – تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الاكفاء .

3 – إيجاد ظروف عمل فعالة ومستقرة تسمح بوجود ونمو المنشآت الخاصة.

4– التخلص التدريجي من العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية بصفة عامة،ونمو القطاع الخاص بصفة خاصة ولاسيما المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية .

5– تغيير هيكل الصناعة لصالح القطاع الخاص .

6 – تحسين البنية الصناعية ومنها الصناعة الاستخراجية .

ومن خلال ماتقدم فلابد من بذل الجهود من أجل النهوض بواقع الصناعة الاستخراجية بشكل خاص , وبالواقع الصناعي المتدني بصورة عامة في العراق ومنها الصناعات التحويلية , من خلال وضع الخطط الصحيحة واستغلال الخبرات الصناعية , ولابد من البدء بالصناعات التي يستطيع العراق تطويرها بالامكانات المتاحة وبأقل الخسائر من أجل زيادة الانتاج والانتاجية , وتقليل الاعتماد على الموازنة العامة في تمويل المشاريع الصناعية .

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

1 - إن غياب تنوع الانتاج العراقي نتيجة هيمنة الصناعة الاستخراجية من خلال(القطاع النفطي) على الاقتصاد العراقي , أدى إلى اهمال الصناعات التحويلية .

2 – يرتبط الاقتصاد العراقي بالصناعة الاستخراجية وارتفاع أهمية هذه الصناعة النسبية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فقد انعكس ذلك على هيكل التجارة الخارجية للعراق المعتمد على تصدير سلعة واحدة (النفط الخام) .

3 – يؤدي القطاع الصناعي من خلال(الصناعة الاستخراجية), دوراً رئيساً في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى , وكذلك المساهمة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية , الا أنه بات متعثراً ولم يحقق أهداف التنمية في العراق .

4 – إن ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي , رغم تخلف هذه الصناعة , إنما يدل على فشل سياسات التنويع الاقتصادي .

5 – لقد سجل الميزان التجاري فائضا بلغ (29,16) مليار دولار , وقد بلغ الميزان التجاري من العجز عند استبعاد قطاع النفط المستخرج وتصديره (11,40) مليار دولار , والمتمثل في أستخراج النفط وتصديره وهذا يدل على إن الاقتصاد العراقي يعتمد ميزانه التجاري على مساهمة الصناعة الاستخراجية في تمويل الميزانية العامة للدولة العراقية .

6 – يعتبر النفط الخام المستخرج والمصدر عن طريق الصناعة الاستخراجية الشريان الرئيسي للاقتصاد العراقي , إذ يمثل تصدير لنفط أكثر من(90%) من موارد الموازنة العامة وحوالي(70%)من الناتج المحلي الاجمالي، و(98 %) من الصادرات وهذا يدل على إن الفشل يعود إلى السياسات الخاطئة التي اعتمدت في التصرف بأموال العائدات النفطية والسماح لآليات الريع النفطي مما أثر ذلك في الاقتصادي العراقي .

المقترحات :

1 – لابد من تنويع الانتاج الصناعي في العراق عن طريق الاهتمام بالصناعة (التحويلية والاستخراجية) , من أجل تنويع مصادر الدخل .

2 – الاهتمام بالاقتصاد العراقي من خلال تطوير الصناعة الاستخراجية , وإدخال المعدات والالات والتكنولوجية الحديثة من أجل زيادة إنتاج الصناعة الاستخراجية وتأثيرها الايجابي في مختلف الصناعات ومنها(الصناعة التحويلية) .

3 – تطوير ومتابعة الخطط الاقتصادية , وخاصة الخطة الصناعية (السنوية , الخمسية والعشرية) , من أجل تحديد الخلل الذي يمنع من تطوير الصناعة الاستخراجية .

4 – الاعتماد على الخبرات المحلية المتخصصة بالقطاع الصناعي , لرفع الانتاجية للصناعات العراقية ومنها الصناعة الاستخراجية .

5 – على الحكومة العراقية أن تعمل بشكل الصحيح في تطوير القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي , ومنها الصناعات الصغيرة والمتوسطة , للتقليل من الاعتماد على السلع المستوردة والاعتماد على الصناعات المحلية .

6 – التقليل من استيراد المشتقات النفطية , وتصنيعها محلياً , وزيادة استغلال الغاز الطبيعي المستخرج مع النفط الخام وتصديره , من أجل تنويع التصدير وزيادة مصادر الدخل للاقتصاد العراقي .

الهوامش :

(1) نشأت صبحي يعقوب , الطاقة المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب الاثار , المعالجات) دراسة تحليلية للمدة (2000-2010) , رسالة ماجستير الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 2012 , ص 9 .

(2) البنك الدولي , الموجز الفصلي لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا , انخفاض اسعار النفط , العدد الرابع ,نيويورك , 2015, ص1 .

(3) يحيى حمود حسن البوعلي , ملامح السياسة النفطية في العراق , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد 25 , السنة الحادية والثلاثون , جامعة البصرة , العراق , 2015 , ص 98 .

(4) وزارة الصناعة والمعادن,قانون الاستثمار الصناعي , المديرية العامة للتنمية الصناعية , العراق , 2014 , ص 66 .

(5) جمهورية العراق , الاستثمار في العراق (نظرة عامة) , الهيئة الوطنية للاستثمار ,بدون سنة طبع , ص 66 .

(6) البنك الدولي , العراق وتقييم مناخ الاستثمار , تقرير فريق من البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة العراقية , 2012 , ص 10 .

(7) عبد الغفور حسن , اقتصاديات الانتاج الصناعي ,(العراق , دار الكتب والوثائق العراقية , , 2006) ص 14-15

(8) صديقة باقر عبد الله , الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية , مركز التدريب والبحوث الاحصائية , وزارة التخطيط , العراق , 2014 , ص 2 .

(9) ميثم عبد الحميد روضان , تطور العوائد النفطية وإمكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2010) , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , العراق 2014 , ص 73 .

(10) المصدر السابق , ص 73 .

(11) سمير عباس النصيري , ازمة الاقتصاد العراقي – التحديات – وفرص الاصلاح , شبكة الاقتصاديين العراقيين . www. Iraqieconomists. Net (12) حسن الحاج,

عجز الموازنة المشكلات والحلول , المعهد العربي للتخطيط , العدد 63, الكويت , 2007 , ص 5 .

(13) رئاسة الجمهورية قانون الموازنة العامة للعـام 2015 , شبكة الاعلام العراقي www.imn .iq

(14) المصدر نفسه , الانترنيت .

(15) مجلس النواب العراقي , قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2015 , ص 1-6 .

(16) عبد الامير رويح , عجز الموازنة وهبوط الاسعار هل يمهدان لانتكاسة الاقتصاد العراقي 2016 . http// www. Annabaa. Org

(17) القدس العربي , مجلس النواب العراقي يقر موازنة 2016 بالاغلبية www.alquds.uk

(18) محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل , (العراق , دار الملاك للفنون والادب والنشر , 2009) , ص 472 .

(19) وزارة المالية , سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق, الدائرة الاقتصادية ,

(20) وزارة الصناعة والمعادن , الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 , 2013 , ص66.

(21) ميثم عبد الحميد روضان , مصدر سابق , ص 70 .

(22) نشأت صبحي يعقوب , الطاقة المعطلة في الصناعـة التحويلية في العراق (الاسباب ,

www.lraqieconomists. net

(24) المصدر نفسه , الانترنيت ..

(25) وزارة الصناعة والمعادن , المصدر السابق , ص , ص 10-11 .

الاثار , المعالجات) دراسة تحليلية للمدة (2000-2010) , رسالة ماجستير الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد ,2012, ص 122 – 123

(23) رائد فهمي , الاقتصاد العراقي , قضايا وأفاق في الاصلاح والتغيير , شبكة الاقتصاديين العراقيين.

المصادر:

اولاً : - الكتب

1.حسن , عبد الغفور , اقتصاديات الانتاج الصناعي , (العراق , دار الكتب والوثائق العراقية , 2006)

2. محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل , (العراق , دار الملاك للفنون والادب والنشر , 2009) .

ثانياً : - الرسائل الجامعية

1. روضان , ميثم عبد الحميد , تطور العوائد النفطية وإمكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2010) , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , العراق , 2014 .

2. يعقوب , نشأت صبحي , الطاقة المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب ,الاثار المعالجات) دراسة تحليلية للمدة (2000-2010) , رسالة ماجستير الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 2012 .

ثالثاً : - المجلات العلمية والكتب الرسمية

1.البوعلي , يحيى حمود حسن, ملامح السياسة النفطية في العراق , مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 25 , السنة الحادية والثلاثون , العراق , 2015 .

2. البنك الدولي , الموجز الفصلي لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا , انخفاض اسعار النفط , العدد الرابع , 2015

3. البنك الدولي , العراق وتقييم مناخ الاستثمار , تقرير فريق من البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة العراقية , 2012 , ص 10 .

4. البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث , التقريرالاقتصادي السنوي (2013 - 2014) للبنك المركزي العراقي , 2014 .

5.الحاج , حسن , عجز الموازنة المشكلات والحلول , المعهد العربي للتخطيط , العدد 63, الكويت , 2007 .

6. الجهاز المركزي للاحصاء , مديرية احصاءات التجارة , تقرير الصادرات , 2015 .

7. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق , احصاءات التجارة , 2014 .

8.جمهورية العراق , الاستثمار في العراق (نظرة عامة) , الهيئة الوطنية للاستثمار ,بدون سنة طبع .

9. صندوق النقد العربي , نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية , 2015 .

10. عبد الله , صديقة باقر, الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية , مركز التدريب والبحوث الاحصائية , وزارة التخطيط , العراق , 2014 .

11. مجلس النواب العراقي , قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2015 .

12. وزارة الصناعة والمعادن , قانون الاستثمار الصناعي , المديرية العامة للتنمية الصناعية , العراق , 2014 .

13. وزارة الصناعة والمعادن , الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 , 2013.

14.وزارة المالية , سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق , الدائرة الاقتصادية , العراق , 2009 .

رابعاً : - الموقع الالكتروني:

1.القدس العربي , مجلس النواب العراقي يقر موازنة 2016 بالاغلبية www.alquds.uk

2.النصيري , سمير عباس , ازمة الاقتصاد العراقي – التحديات – وفرص الاصلاح , شبكة الاقتصاديين العراقيين . www. Iraqieconomists. Net

3. رويح , عبد الامير , عجز الموازنة وهبوط الاسعار هل يمهدان لانتكاسة الاقتصاد العراقي 2016 . http// www. Annabaa. Org

4.فهمي , رائد , الاقتصاد العراقي , قضايا وأفاق في الاصلاح والتغيير , شبكة الاقتصاديين العراقيين , www. Iraqieconomists. net.